أثر تبني برامج المسؤولية الاجتماعية في تعزيز المؤسسات الصناعية

حالة مؤسسة RAM لتكرير السكر

The impact of adopting social responsibility programs in strengthening industrial enterprises

Case of RAM Mostaganem Sugar Refining Corporation

بوزيان لعجال[1]، مرسلي حليمة[2]

Bouziane Ladjal[1], Morsli Halima[2]

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس (مستغانم)، ladjel.bouziane@univ-mosta.dz

[2] جامعة عبد الحميد بن باديس (مستغانم)، halima.morsli@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/01 تاريخ القبول: 2022/02/24 تاريخ النشر: 2022/04/01

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى إبراز أثر تبني برامج المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الصناعية، باعتبار هذه الأخيرة تعد ركيزة أساسية للوصول إلى أهداف التنمية الوطنية الشاملة، واعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي تم استخدام الاستبيان الذي وزع على عينة من موظفي مؤسسة الصناعية محل الدراسة، ولتفسير النتائج واختبار الفرضيات استخدمنا برنامج تحليل الحزم الإحصائية spss.

وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسة محل الدراسة لها التزام نوعا ما جيد في مجال مسؤوليتها الاجتماعية، وهي تسعى جاهدة لتحسين صورتها إزاء المجتمع.

كلمات مفتاحية: المسؤولية الاجتماعية.، المؤسسات الصناعية.، أنواع المؤسسات الصناعية.، مجالات المسؤولية الاجتماعية.، برامج المسؤولية الاجتماعية.

تصنيفات JEL: M14؛ L16

المؤلف المرسل: بوزيان لعجال، **الإيميل:** ladjel.bouziane@univ-mosta.dz

Abstract:

This article aims to highlight the impact of adopting social responsibility programs at the level of industrial establishments, as the latter is a basic pillar to reach the goals of comprehensive national development, and we relied on the descriptive approach in the theoretical aspect, while in the practical aspect, a questionnaire was used that was distributed to a sample of employees of the Corporation The industrial under study, and to interpret the results and test the hypotheses, we used the statistical package analysis program (SPSS).

The study concluded that the institution under study has a somewhat good commitment in the field of its social responsibility, and it is striving to improve its image towards society.

Keywords: Social responsibility; industrial institutions; classifications of industrial institutions; areas of social responsibility; social responsibility programs.

Jel Classification Codes: L16 ; M14.

1. مقدمة:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من السياسة العامة، مما جعل الكثير من المنظمات في مختلف دول العالم خصوصا الدول المتقدمة تدرك هذه الأهمية، حيث شرعت مؤخرا هذه الأخيرة بأن تولي اهتمام كبير بإدارة وممارسة العديد من برامج المسؤولية الاجتماعية، وبالمقابل سيساعدها أكثر في تحسين صورة منظماتها واكتساب ميزة تنافسية، كما لها أثرا بالغا على استمرارية ونمو هذه المنظمات، فلقد أصبح غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية وممارستها ضرورة ملحة خاصة على مستوى المؤسسات ذات الطابع الصناعي، فليس من المقبول أن تهتم المنظمات بالتزاماتها اتجاه كل المجالات وتهمل المجتمع، فمسؤولياتها الأساسية والاجتماعية بالدرجة الأولى هي اتجاه البيئة والمجتمع لما تخلفه نتيجة أنشطتها الصناعية، مما يتطلب الأمر تعزيز من أدائها الاجتماعي، كما أن التزامها المسئول يعتبر أيضا خطوة إيجابية لغرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المنظمة ككل.

في حين ما يزال موضوع المسؤولية الاجتماعية ضعيف من حيث الاهتمام في بعض من الدول النامية، ولاسيما الدولة الجزائرية، وهذا ربما راجع إلى غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية.

1.1 إشكالية البحث:

نسعى من خلال هذا المقال محاولة الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو أثر تبني برامج المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الصناعية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصناعية؟
- ما العوامل التي تساعد المؤسسات الصناعية في القيام بمسؤوليتها الاجتماعية؟
- ما العوامل التي تعيق المؤسسات الصناعية عن القيام بمسؤوليتها الاجتماعية؟

2.1 فرضيات البحث:

لغرض الإجابة عن إشكالية البحث تمت صياغة الفرضيات الآتية:

- مجالات المسؤولية الاجتماعية تضم المجال الثقافي، البيئي، القانوني، الأخلاقي.
- من بين العوامل التي تساعد المؤسسات الصناعية لتجسيد مسؤوليتها الاجتماعية تكمن في القدرات المالية.
- العوامل التي تعيق المؤسسات الصناعية عن القيام بمسؤوليتها الاجتماعية هي عدم تخصيص الوقت الكافي لمثل هذه البرامج.

3.1 أهداف البحث:

- تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية: القانونية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، والبيئية.
- معرفة أهم العوامل التي تساعد الشركات الصناعية في القيام بواجباتها الاجتماعية أو تعيقها عن ذلك.
- إبراز مدى إمكانية تطبيق المسؤولية الاجتماعية وقياس مستوى أداء هذه الأخيرة للمؤسسات الصناعية.

4.1 أهمية البحث:

تتمحور أهمية الدراسة في معالجة تساؤل رئيسي يرتبط بموقف المؤسسات الصناعية من موضوع المسؤولية الاجتماعية، ولما لها دور من تحسين صورتها أمام المجتمع لكونها تتبنى العديد من الأنشطة الاجتماعية.

5.1 منهج البحث:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الاستنباطي مرتكزين على أسلوبي الوصف والتحليل، مما يسمح لنا بوصف وتحليل كامل جوانب هذه الدراسة، كما سيتم إتباع منهج دراسة حالة على مستوى مؤسسة صناعية بمستغانم، وذلك لتشخيص واقع تبني المؤسسات الصناعية للمسؤولية الاجتماعية، وتبيان تأثيرها على تحقيق أهداف المؤسسات الصناعية.

6.1 منهج البحث:

وللإجابة على الإشكالية السابقة تم تقسيم المقال إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: التأصيل النظري حول المسؤولية الاجتماعية؛

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصناعية؛

المحور الثالث: الدراسة الميدانية.

2. التأصيل النظري حول المسؤولية الاجتماعية

1.2 نشأة ومراحل تطور المسؤولية الاجتماعية:

بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل كبير، وفي عام 1998 أطلق برنامجا يهدف إلى التحديد الدقيق لهذا المفهوم وكيفية تحويله من مجرد مفهوم نظري إلى ممارسات عملية في منظمات الأعمال.

وفي عام 2000 أطلق السكرتير العام للأمم المتحدة مبادرة تعرف بالاتفاق العالمي، تدعو إلى الالتزام الطوعي بعشرة مبادئ متفق عليها تشمل: حقوق الإنسان، حماية البيئة، مكافحة الفساد وغيرها (المنظمة العربية للتنمية، الصفحات 37 - 38).

وقد تطور اهتمام منظمات الأعمال بالمسؤولية الاجتماعية من خلال عدة مراحل، أولا مرحلة إدارة تعظيم الأرباح، ثانيا، مرحلة إدارة الوصاية التي كانت في فترة من أواخر العشرينات حتى بداية الستينيات، ثالثا، مرحلة إدارة نوعية الحياة للفترة من أواخر الستينات حتى الوقت الحاضر، في هذه المرحلة تقوم المسؤولية الأساسية للأعمال على أن الربح ضروري، هذا يحقق

المصلحة الذاتية المستنيرة لمنظمات الأعمال ومصالح المساهمين والمجتمع ككل (نجم عبود، 2000، الصفحات 127 - 128).

2.2 تعريف المسؤولية الاجتماعية:

تطورت مفاهيم المسؤولية الاجتماعية بشكل كبير، كما امتد نطاق هذه المسؤولية ليشمل أطرافا داخلية وأخرى خارجية، ويمكن تعريفها على أنها الالتزام الأخلاقي والتصرف المسئول اتجاه مجموعة من الأطراف، ومن أهم الأطراف المستفيدة من برامج المسؤولية الاجتماعية نجد كلا من المجتمع والبيئة، وهذا يدل على أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر ككيان اجتماعي يساهم في حل مشكلات المجتمع والحفاظ على البيئة التي يعمل في إطارها (المنظمة العربية للتنمية، الصفحة 37).

فالمؤسسات اليوم لم تعد تكتفي فقط بالالتزام بالجانب القانوني، بل تضيف أيضا بالأبعاد الأخرى وجعل المجتمع أفضل(Robbins.S.P all, 2011,p 03) .

لذلك ينبغي على المؤسسة أن تطور من تفكيرها الإستراتيجي لتدخل في إطار رؤيتها ورسالتها وخططها الإستراتجية، ما من شأن دعم المسؤولية الاجتماعية وإدارتها(Wulczek,p157-166) .

3.2 أهمية المسؤولية الاجتماعية:

تتمثل أهمية المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال فيما يلي:

- تعمل المسؤولية الاجتماعية على تحسين وتطوير صورة المنظمة أمام المجتمع.
- تمثل المسؤولية الاجتماعية الحالة الأفضل للمستثمرين وذلك عن طريق رفع قيمة الأسهم في الأجل الطويل.
- الوقاية من المشكلة أفضل من علاجها، لذلك من المناسب ترك المنظمات لتعمل في المجتمع لتتجنب المشكلات قبل أن تتفاقم ويصعب علاجها (البكري، 2001، الصفحات 52 -53).

4.2 دورالاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية:

يجب أن تلتزم منظمات الأعمال بممارسة عدد من المسؤوليات الاجتماعية اتجاه كل أصحاب المصلحة، خصوصا الذين تربطهم بها مصالح مباشرة ويؤثرون ويتأثرون بنشاطاتها، فيما يلي يمكننا تلخيص أهم الأطراف التي لها علاقة بالمسؤولية الاجتماعية في الجدول التالي:

الجدول 1: أطراف المسؤولية الاجتماعية

العنصر	الدور الاجتماعي
المالكون	تحقيق أكبر ربح ممكن، تعظيم قيمة السهم والمنظمة ككل، زيادة حجم المبيعات
العاملون	رواتب وأجور مجزية، رعاية صحية، فرص تقدم وترقية
الزبائن	منتجات بنوعية جيدة، جودة عالية، أسعار مناسبة
المنافسون	منافسة عادلة، معلومات صادقة
المجهزون	الاستمرارية في التجهيز، أسعار عادلة ومقبولة، المشاركة في التعامل
المجتمع	المساهمة في دعم البنى التحتية، توظيف المعاقين، خلق فرص عمل جديدة، احترام العادات والتقاليد
البيئة	الحد من التلوث بأنواعه، الاستخدام الأمثل والعادل للموارد وخصوصا غير المتجددة منها
الحكومة	الالتزام بالتشريعات والقوانين التوجيهات الصادرة عن الحكومة، احترام تكافؤ الفرص بالتوظيف
جماعات الضغط	التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك، احترام دور النقابات

المصدر: (محمد الصيرفي، 2007، ص 68.)

3. مفاهيم عامة حول المؤسسات الصناعية

1.3 تعريف المؤسسة الصناعية:

سنتطرق إلى تعريف المؤسسات الصناعية وإيضاح أهم مهامها الرئيسية فيما يلي:

تمثل المؤسسة الصناعية النواة الأساسية للصناعة، حيث تعرف بأنها الوحدة الاقتصادية التي تنتج سلعة أو مجموعة من السلع والخدمات، ويتم إدارتها بواسطة مالك واحد وإدارة واحدة، وتقع ضمن منطقة جغرافية واحدة، كما أنها قد تمتد أحيانا إلى مساحة جغرافية أكبر في حالة وجود فروع، وتمارس نشاطا صناعيا في مجالات الصناعات التي تستخرج وتحول وأيضا الكهرباء والمياه (المنظمة الصناعة والتعدين، 2021)

2.3 أهداف المؤسسة الصناعية:

من أهم أهداف المؤسسة الصناعية الهدف التقليدي المتمثل في تعظيم الربح، إلى جانب هذا الهدف، هناك أهداف أخرى تعمل المؤسسة الصناعية على تحقيقها، وهي كالآتي:

- المحافظة على مستوى إنتاج مستقر عند حد معين، أو حتى لا ينخفض عن حده الأدنى المرسوم.

- تعمل المؤسسات الصناعية على الحفاظ على مستوى معين من المخزون، وذلك حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها، والحفاظ على سمعتها.
- تعمل المؤسسة على زيادة حجم مبيعاتها وتعظيمه بدلا من تعظيم الأرباح، وهذا قد يكون بغرض الحفاظ على نصيب المؤسسة من السوق (نعمون و بريدي، 2016، الصفحة 23).

3.3 تصنيف المؤسسات الصناعية:

تعد الصناعة عالما واسعا من المنتجات والعمليات والملكية وغيرها، وقد اختلف الباحثون في تصنيف المؤسسات الصناعية لاختلاف وجهات النظر من جانب واختلاف أسس واعتبارات كل تصنيف من جانب آخر، لهذا فتصنيف هذه المؤسسات الصناعية يرتبط بتصنيف الصناعة، ويمكن ذكر هذه التصنيفات في النقاط التالية:

أ- **تصنيف المؤسسات حسب نوع منتجاتها:**

- **مؤسسات الصناعة الثقيلة:** هي تلك الصناعات التي تنتج سلعا كبيرة الوزن والحجم، وتستخدم لهذا الغرض مواد أولية ومصادر طاقة ضخمة في مقدارها.
- **مؤسسات الصناعة الخفيفة:** وتتضمن الوحدات الإنتاجية المسؤولة عن إنتاج السلع الاستهلاكية التي تتميز بالكثافة النسبية للعمل إذا ما قيست بكثافة رأس المال، كما في حال الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج (عبد الزهرة الجنابي، 2013، الصفحة 40).

ب- **تصنيف المؤسسات حسب العمليات الإنتاجية:**

- **الصناعات الاستخراجية:** وهي الصناعة التي تعتمد على جهود الإنسان والآلة اتجاه فصل المادة الأولية اللازمة للصناعة من الطبيعة مثل استخراج المعادن الأساسية والبترول والغاز.
- **الصناعات التحويلية:** وهي التحويل الميكانيكي أو الكيميائي للمواد العضوية وغير العضوية لتصبح منتجا. (شريف إبراهيم، 1981، الصفحة 134).

4.3 المهام الرئيسية للمؤسسات الصناعية:

أ- **إنتاج السلع:** تشمل المهمة الإنتاجية في توفير وتركيب المعدات المناسبة وتشغيلها وإصلاح وصيانة الآلات وتدريب العاملين ورفع مستواهم.

ب- **الشؤون المالية :تشمل** دراسة التكاليف وعمل الميزانيات والإشراف على صرف النفقات والرواتب.

ج- **الشؤون الإدارية:** هذه المهمة تختص بإجراءات تعيين العاملين والأمور المتعلقة.

د- **إدارة التسويق والمبيعات:** تشمل دراسة الأسواق المحلية والخارجية وتوزيع السلع وتسليمها وتحليل ردود فعل المستهلكين.

هـ- **البحث والتطوير:** هذه المهمة موجودة لدى المؤسسات الكبيرة، حيث تتجهز بمعدات وأدوات علمية متطورة لغايات دراسة السلع وإعادة تصميمها وتطويرها.

و- **المهام الوطنية:** قد تكون من ضمن أسباب تأسيس المؤسسات الصناعية، أو قد تأتي باعتبارها نتيجة من نتائج إنشائها، وتشمل حماية الوطن من الضغوط الاقتصادية في حالة تحكم دولة أخرى بسلعة معينة لأغراض سياسية، وإحياء بعض المناطق النائية، وتوفير العملات الصعبة للخزينة بفعل التصدير (فوزي يوسف، 1999، الصفحات 7 - 9).

4. الجانب التطبيقي للدراسة

1.4 طبيعة الدراسة:

تم الاعتماد في التحليل على أداة الاستبيان، والذي يعتبر من وسائل جمع البيانات الملمة بموضوع محل الدراسة، ومنه وضعنا استمارة الاستبيان التي تتكون من محاور تحتوي على مجموعة من العبارات موجهة إلى أفراد العينة، وقمنا بجمع الاستمارات بعد استيفائها من أفراد عينة الدراسة، وتم تحليل بياناتها باستخدام نظام المعلومات الإحصائية spss.

2.4 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي المؤسسة الصناعية لتكرير السكر (RAM) بولاية مستغانم، أما عينة الدراسة تم أخذها من بين إطارات العاملة بالمؤسسة محل الدراسة، حيث تم توزيع 74 استمارة على مختلف أفراد العينة وتم استرجاع 64 استمارة تم استبعاد 08 استمارة لعدم الإجابة الكاملة عليها، وبالتالي فقد كان عدد الاستمارات المستغلة هو56 استمارة.

3.4 حدود الدراسة:

المجال المكاني: تمت الدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة صناعية رام لتكرير السكر بولاية مستغانم.

الحدود الزمنية: تتمثل المدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة الميدانية، بها 10 أيام، وهي مدة تم فيها تحديد عينة الدراسة، حيث قمنا بتوزيع الاستمارات بتاريخ 2021/09/22، أما تاريخ استردادها كان 2021/10/02.

4.4 هيكل الاستمارة:

تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى قسمين كما يلي:

القسم الأول: يتكون من البيانات الشخصية والوظيفية لعينة البحث، ويتكون من 3 فقرات.

القسم الثاني: يتكون من محورين المحور الأول هو المسؤولية الاجتماعية، والمحور الثاني متمثل في المؤسسات الصناعية.

والجدول الآتي يمثل الاستبيان الذي وزع على مجتمع الدراسة.

الجدول 2: تقسيم الاستبيان

المتغيرات	عدد العبارات	أرقام العبارات
البيانات الشخصية	03	03 - 1
المسؤولية الاجتماعية	04	08 - 4
المؤسسات الصناعية	08	12 -09

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان (spss).

وتم إعداد أسئلة الاستبيان اعتماد على مقياس ليكارت الخماسي كالأتي:

الجدول 3: سلم ليكارت

أو افق بشدة	مو افق	محايد	غير مو افق بشدة	غير مو افق
1	**2**	**3**	**4**	**5**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (spss).

5.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ومقاييسها:

من خلال هذا الإحصاء تم الاعتماد على أهم المقاييس الإحصائية وتتمثل في مقاييس النزعة المركزية وأهمها المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذلك معامل الارتباط بيرسونPerson، واختبار التوزيع الطبيعي (كولمجروف سمرنوف).

6.4 اختبار ثبات وصدق الاستبيان:

تم حساب الصدق البنائي لفقرات الاستبيان على عينة البحث المتمثلة في 56 مفردة وذلك بحساب معامل ألفا كرونباخ، ومن ثم توصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول 4: ثبات صدق الاستبيان

عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
12	**0.75**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (spss).

يشير الجدول أعلاه أن معامل ألفا لجميع أسئلة محاور الاستمارة قد بلغ 0.75 وهي نسبة جيدة، صالحة للدراسة، لأنها أكبر من 0.60.

7.4 إختبار توزيع الطبيعي:

للتأكد من البيانات المجمعة على أنها تخضع للتوزيع الطبيعي قام الباحثين بإجراء اختبار (كولمجروف سمرنوف) لإثبات صحة البيانات التي تم جمعها، والجدول المقابل يوضح ما يلي:

الجدول 5: اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور	العبارات	قيمة z	قيمة مستوى الدلالة Sig
المسؤولية الاجتماعية	04	2.09	*0.07
المؤسسات الصناعية	08	1.05	*0.37
عند مستوى معنوية 0.05* = sig			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (spss).

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن القيم الاحتمالية لأبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع تفوق قيمتها 0.05، وهو ما يفسر إمكانية استخدام الاختبارات المعلمية لأن الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي.

الجدول 6: الخصائص العامة لعينة الدراسة

المتغير	البيانات الشخصية	التكرار	%النسبة المئوية
الجنس	ذكر	31	%56
	أنثى	25	%44
السن	أقل من 30 سنة	22	%40
	من 30 إلى 39 سنة	34	%60
	من 40 إلى 49 سنة	00	%00
	50 سنة فأكثر	00	%00
المستوى الوظيفي	مدير	2	%4
	مساعد مدير عام	4	%8
	مستوى إداري آخر	50	%88

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم ذكور والبالغ عددهم 31 أي ما يعادل 56% وذلك يعود لطبيعة نشاط المؤسسة، وفيما يخص السن فنلاحظ أن أغلب المستجوبين أي 34 منهم تتراوح أعمارهم ما بين 30 و39 سنة وهو ما يمثل 60% من العدد الإجمالي، مما يدل على أن المؤسسة تضم العنصر الشبابي أكثر من العناصر الأخرى وهذا دليل على الاهتمام بعملية خلق فرص عمل لهم. وتجدر الاشارة هنا الى انه قد تم توزيع 74 استبان، وتم استرجاع 64 استبان وتم استبعاد 8 منهم أي أن نسبة الاستجابة فاقت 86%. وتعود أكبر نسبة في العينة من حيث المستوى الوظيفي إلى مستوى إداري آخر (88%)، تليها نسبة الذين يشغلون منصب مساعد مدير عام (8%)، ثم وظيفة مدير كما يوضحه الجدول السابق.

الجدول7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور المسؤولية الاجتماعية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	تشارك المؤسسة في القضاء على البطالة	2.8	0.3	موافق بشدة
02	توطد المؤسسة علاقتها بالكثير من العملاء وخصوصا المستهلكين	1.7	0.4	غير موافق
03	تعمل المؤسسة على تشجيع على نشر الوعي البيئي	2.8	0.4	موافق بشدة
04	تعمل المؤسسة على تعزيز القيم الأخلاقية	2.3	0.8	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss).

بالنظر إلى الجدول رقم 7 يتبين أن متوسطات الحسابية التي تخص كل العبارات الخاصة بالمحور المسؤولية الاجتماعية تتراوح بين (1.7-2.8)، أما الانحراف المعياري انحصرت قيمته بين (0.3 -0.8)، حيث نلاحظ تقارب استجابات مجتمع الدراسة على هذه العبارات، ما يثبت تأكيد إطارات مؤسسة محل الدراسة، أنها لها مساهمة فعالة في القضاء على البطالة وتوفير فرص عمل للفئات العاطلة عن العمل وتبحث عنه، حيث سجلت متوسط حسابي2.8، كما سجلت نفس نسبة كمتوسط حسابي للعبارة التي تقول أن "المؤسسة تشجع على نشر الوعي البيئي"، وهذا دليل على أن المؤسسة، لها التزام في المجال البيئي، في حين نجد أن أضعف متوسط حسابي مثلته العبارة "التزام اقتصادي من خلال توطيد علاقاتها بالمستهلكين"، وهذا دليل على أن المؤسسة لها ضعف كبير من حيث علاقاتها بالأطراف الأخرى كالمستهلكين، وهذا يمكن أن ننسبه لضعف تنافسية القطاع، أو ربما راجع للمستهلك في حد ذاته من حيث القرب والتوجه نحوه.

الجدول 8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور المؤسسات الصناعية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	تعمل المؤسسات على ضمان تحقيق نظام مفتوح وتقيم علاقات مع المجتمع	2.24	0.7	موافق
02	يوجد علاقة بين صورة المجتمعية للمؤسسات الصناعية والعوامل الخاصة بالمجال الثقافي	2.04	0.6	غير موافق بشدة
03	تولى المؤسسات الصناعية اهتماما كبيرا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية	3.5	0.9	موافق
04	تشجع المؤسسات الصناعية الموظفين في المؤسسة على المشاركة في المجتمع عموما	2.5	0.6	موافق
05	تشجع المؤسسات الصناعية أعضائها عقد دورات تدريبية حول المبادرات المجتمعية	2.5	0.8	موافق بشدة
06	توجد علاقة بين صورة مجتمعية للمؤسسة وبين أداء الموظفين	2.9	0.9	موافق
07	يوجد مجموعة من من العوامل تساعد المؤسسات الصناعية في القيام بواجباتها الاجتماعية	2.4	0.7	موافق
08	تعمل المؤسسة على عقد دورات تدريبية لتنمية قدرات الموظفين	2.9	0.4	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss).

حسب الجدول رقم 8 نلاحظ أن متوسطات الحسابية التي تخص محور المؤسسات الصناعية، تتراوح بين (3.5 - 2.04)، أما الانحراف المعياري انحصرت قيمته بين (0.9 - 0.4)، حيث نلاحظ تقارب استجابات مجتمع الدراسة على هذه العبارات، فنجد أن المؤسسة محل الدراسة تولي اهتماما كبيرا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وسجلت متوسط حسابي 3.5، وكذلك سجلت نسبة 2.9 كمتوسط حسابي فيما يخص العبارة التي تقول أن هناك "علاقة بين الصورة المجتمعية للمؤسسة وأداء الموظفين"، وهذا يعني أن الموظفين بالمؤسسة لهم سياسة تبني الأنشطة

الاجتماعية، وسجلت نفس النسبة بانحراف معياري 0.4 وكان يخص العبارة التالية أن "المؤسسة تعقد دورات تدريبية لتنمية قدرات الموظفين"، وهذا دليل على التزامها وواجبها اتجاه موظفيها من حيث تكوينهم وتأطيرهم، كما أنها سجلت أدنى متوسط حسابي قدره 2.04 بانحراف معياري 0.7، وهذا يعني على تقارب في الإجابات أفراد العينة فيما يخص عدم التزام المؤسسة محل الدراسة بالمجال الثقافي، وهذا راجع ربما إلى عدم تبني خطوط واضحة ومسارات ثقافية سليمة.

8.4 معامل الارتباط بيرسون:

إن نظرية الارتباط تظهر قوة العلاقة بين متغيرين مع إمكانية تحديد نوع وقوة العلاقة بين الظواهر، ومنه تم وضع فرضيات إحصائية كما يلي لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين متغيري الدراسة كالأتي:

الفرضيات الإحصائية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبرامج المسؤولية الاجتماعية على نشاطات المؤسسات الصناعية عند مستوى معنوية 0.05.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبرامج المسؤولية الاجتماعية على نشاطات المؤسسات الصناعية عند مستوى معنوية 0.05.

وللإجابة عن هذه الفرضيات نستخدم معامل ارتباط بيرسون والموضحة في مصفوفة الارتباط التالية:

الجدول 9: معامل الارتباط بيرسون

المحور	معامل الارتباط	معامل التحديد	Sig	الدلالة الإحصائية
المسؤولية الاجتماعية	0.65	0.51	0.000	%0.05
المؤسسات الصناعية				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (spss)

يتضح من خلال الجدول رقم 9 أن المعطيات تؤكد وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند القيمة المعنوية sig0.000، وعلاقة طردية بين المسؤولية الاجتماعية والمؤسسات الصناعية وذلك عند مستوى 0.05، حيث بلغ معامل الارتباط 0.65 وبلغ معامل التحديد القيمة 0.51، ومنه نرفض الفرضية الصفرية التي طرحت سابقا (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتبني برامج المسؤولية

الاجتماعية على نشاطات المؤسسات الصناعية) عند مستوى معنوية 0.05 وبالتالي تقبل الفرضية البديلة التي مفادها (يوجد تأثير للمسؤولية الاجتماعية على المؤسسات الصناعية).

4. تحليل النتائج

وبناءا على النتائج السابقة المتوصل إليها من تحليل الجداول تم التوصل إلى التحقق من إثبات واختبار صحة الفرضيات كما يلي:

نقول أن الفرضية الأولى والتي مفادها أن مجالات المسؤولية الاجتماعية تضم المجال الثقافي، البيئي، القانوني، الأخلاقي هي فرضية صحيحة، كون أن المسؤولية الاجتماعية ليست مفهوم كباقي المفاهيم الإدارية، وإنما هي عبارة عن مجالات وبرامج التي يمكن أن تتبناها أي مؤسسة اقتصادية، بالنسبة للفرضية الثانية التي مفادها أن من بين العوامل التي تساعد المؤسسات الصناعية لتجسيد مسؤوليتها الاجتماعية تكمن في القدرات المالية، هي فرضية محققة أيضا، فكلما كان هناك تمويل مالي لتبني أنشطة المسؤولية الاجتماعية، أدى ذلك إلى تعزيز هذه المسؤولية لدى المؤسسات، أما الفرضية الثالثة والتي تقول أن العوامل التي تعيق المؤسسات الصناعية عن القيام بمسؤوليتها الاجتماعية هي عدم تخصيص الوقت الكافي لمثل هذه البرامج خاطئة، وذلك أن المسؤولية الاجتماعية تنبع أهميتها في أي مجتمع من المجتمعات من النتائج المرجوة التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها.

5. خاتمة

تعتبر المؤسسات الصناعية أهم المؤسسات التي تساهم في تحريك العجلة التنموية الاقتصادية، حيث تستطيع تلبية الأسواق بمختلف المنتجات الصناعية، ومنه فهي المحور الأساسي لكل دولة وخاصة الدولة الجزائرية بحاجة ماسة لهذه القطاعات، وذلك للاستغناء تماما عن القطاع المحروقات الذي بات السبيل الوحيد الذي تعتمد عليه الجزائر اليوم، وعليه لابد من الاهتمام بهذه المؤسسات ولكن هذا لا يكفي لمسايرة التطورات الحاصلة، بل يجب ربطها أكثر بالصورة المجتمعية أي جعلها مسؤولة اجتماعيا اتجاه العديد من الأطراف، فلقد أصبح تنمية الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتحديد اتجاهات موظفي المؤسسات الصناعية حول أهمية مشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية ودعمها أمر ضروري، الأمر الذي يجعلها ترقى إلى الأفضل دوما، وبالتالي كانت دراستنا على مستوى إحدى المؤسسات الصناعية الجزائرية بولاية مستغانم ومنه توصلنا إلى مجموعة من النتائج ما يلي:

- أن المؤسسة محل الدراسة لها الوعي الكبير حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث تحث دائما موظفيها وتقوم بدورات تدريبية لتثقيفهم بقضية المسؤولية الاجتماعية؛
- تسعى دائما المؤسسة محل الدراسة إلى تحقيق رفاهية المجتمع وتنميته، حيث تلتزم كثيرا بالأنشطة الاجتماعية وخاصة الأنشطة البيئية، وذلك لحمايتها من التلوث البيئي؛
- رغم تبني المؤسسة محل الدراسة قضية المسؤولية الاجتماعية، إلا أنها ينقصها بعض الالتزامات اتجاه المجتمع كالالتزام الثقافي ودعمها للأنشطة الثقافية وكذلك الالتزام الأخلاقي.

ويمكننا تقديم بعض الاقتراحات والتي نوجزها فيما يلي:

- يجب الاستفادة من تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية مع وضع مقاييس على أساس إظهار الأثر الإيجابي لفعالية تطبيق هذه الأنشطة.
- ضرورة البدء في تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات وخاصة المؤسسات الصناعية، باعتبارها المصدر الرئيسي لتعزيز المسؤولية الاجتماعية فهي جزء لا يتجزأ من نظام الحوكمة.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية:

المؤلفات:

- إبراهيم شريف وآخرون، جغرافيا الصناعة، (بغداد: لا يوجد، 1981).
- ثامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2001).
- عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافيا الصناعية، (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2013)
- فوزي يوسف، الإشراف والتنظيم الصناعي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1999).
- محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار وفاء دنيا الطباعة والنشر، (مصر: دار وفاء دنيا الطباعة والنشر، 2007)

- نجم عبود نجم، أخلاقيات علم الإدارة في عالم متغير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (بحوث ودراسات)، 2006.

المقالات:

- وهاب نعمون، سمية بريدي، القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المحلية (دراسة مجمع عمر بن عمر)، مجلة تواصل، العدد 48، 2016.

المداخلات:

- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية (الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، البحرين.

مو اقع الانترنت:

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين(2021)، مؤشرات ومفاهيم صناعية:*http://* www.aidmo.org/beta *(consulté le 26/03/2021*

2.6 المراجع باللغات الأجنبية:

- Robbins.S.P et all, Management, world edition pearson education (England : world edition pearson education,2011).
- Wulczek, the concept of corporate social responsibility and sustainable development, problems of sustainable development, vol 09, n° 1.